



جامعة بنى سويف
كلية التجارة
قسم المحاسبة

دراسة تحليلية لتطبيق "إطار بازل III" في البنوك الإسلامية
An analytical study for the implementation of
"Basel III Framework" in the Islamic banks

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في المحاسبة

إعداد الباحثة
هناه عبد العزيز كامل عبد العزيز

تحت إشراف
أ.د / كوش عبد الفتاح الابجى
أستاذ المحاسبة بكلية التجارة جامعة بنى سويف
ونائب رئيس الجامعة سابقا

١٤٣٦ - هـ ٢٠١٤ م

لجنة المناقشة والحكم

مشرفا ورئيسا	الأستاذة الدكتورة/ كوثر عبدالفتاح الأبجي أستاذ المحاسبة بكلية تجارة جامعة بنى سويف ونائب رئيس الجامعة سابقا
عضوا	لالأستاذ الدكتور / محمد بهاء الدين بديع القاضي أستاذ المحاسبة بكلية تجارة وعميد كلية حاسوبات ومعلومات بجامعة بنى سويف
عضوا	والدكتور / محمد محمد ابراهيم البلاجji رئيس الجمعية المصرية للتمويل الإسلامي ورئيس الهيئة الشرعية ببنك مصر
توقيع المشرف	قرار اللجنة
()	()



{ وَمَا أُوتِيتُم مِّنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا }

صدق الله العظيم

(سورة الإسراء .. الآية ٨٥)

الإهادء

إلى من علمنى الصبر و الرضا و معنى العطاء.....

أبى العزيز

إلى من كان دعائها سر نجاحي

أمى الغالية

إلى من تحمل معى الكثير وكان عوناً لي دائما

زوجي الحبيب

إلى من أرى التفاؤل والسعادة في عينها

أبنتي العزيزة

إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات

إخوتي الأعزاء

اهدي لكم جميعاً هذا الجهد المتواضع

شكر وتقدير

الحمد لله عدد خلقه ورضا نفسه وزنة عرشه ومداد كلماته حمداً طيباً
كثيراً مباركاً كما ينبغي لجلال وجه عظيم سلطانه أن من علي بكرمه لإتمام
هذا العمل المتواضع والصلة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء
والمرسلين .

ومن بركة العلم نسب الفضل لأهله فجزى الله تعالى كل من ساعدى
وعلمنى حرفأً كل خير وأخص بالشكر والتقدير أستاذى الفضلى الأستاذة
الدكتورة / كوثر عبدالفتاح الأنجى أستاذ المحاسبة بكلية تجارة جامعة بنى
سويف لتفضلها بالإشراف على هذا البحث ، ولما بذلتة معى من جهد وإرشاد ،
ولما منحتى من وقتها طوال فترة إعداد هذا البحث ، و الشكر موصول
للدكتور / فضل الله محمد فرج المشرف المساعد الذى لم يدخل على بعلمه
وتوجيهاته .

كما أتقدم بالشكر والتقدير للاستاذ الدكتور / محمد بهاء الدين بديع
القاضى أستاذ المحاسبة بكلية تجارة وعميد كلية حاسوبات ومعلومات بجامعة
بنى سويف والدكتور / محمد محمد ابراهيم البلتاجى رئيس الجمعية المصرية
للتمويل الإسلامى ورئيس الهيئة الشرعية ببنك مصر على تفضلهم بقبولهما
مناقشة البحث وعلى ما قدموه من ملاحظات قيمة تهدف إلى الارتفاع بمستواه .
جزاهم الله جميعاً عن خير الجزاء وارزقهم العلم النافع والرزق الواسع
وانفع بهم وبعلمهم واجعله فى ميزان حسناتهم .

ختاماً أدعوا الله عز وجل أن ينفع المسلمين بهذا العمل
وأن يجعله في ميزان حسناتنا .

الباحثة

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
ج	آية قرآنية
هـ	إداء
د	شكر وتقدير
و	فهرس المحتويات
كـ	قائمة الجداول
يـ	قائمة الملحق
١	الفصل الأول : الاطار العام للدراسة
٢	١/١ مقدمة
٦	٢/١ مشكلة الدراسة
٧	٣/١ أهمية الدراسة
٨	٤/١ هدف الدراسة
٨	٥/١ منهج الدراسة
٨	٥/٢ حدود الدراسة
١٠	الفصل الثاني : الرقابة في البنوك الإسلامية
١١	مقدمة
١٢	المبحث الأول : ماهية البنوك الإسلامية
١٢	١/١ تعريف البنوك الإسلامية
١٤	٢/١ المبادئ التي تقوم عليها أعمال البنوك الإسلامية
١٤	١/٢ أهداف البنوك الإسلامية
١٩	٤/١ وظائف البنوك الإسلامية
٣٧	المبحث الثاني : الجوانب الرقابية في البنوك الإسلامية
٣٧	مقدمة

٣٨	١/٢ المخاطر التي تتعرض لها البنوك الإسلامية
٤٠	١/٢/٢ المخاطر العامة لصيغ التمويل
٤٢	٢/٢/٢ المخاطر الخاصة بصيغ التمويل
٤٦	٢/٢/٢ أهمية القياس والإفصاح عن المخاطر في المصادر الإسلامية
٤٦	١/٣/٢ أهمية قياس المخاطر في المصادر الإسلامية
٤٩	٢/٣/٢/٢ أهمية الإفصاح عن المخاطر في المصادر الإسلامية
٥٠	٤/٢ الرقابة كأداة لإدارة المخاطر في المصادر الإسلامية
٥١	١/٤/٢/٢ الرقابة الشرعية
٥٤	٢/٤/٢ الرقابة المصرفية
٥٩	٥/٢ مدى ملائمة المعايير الرقابية والمحاسبية التي تطبقها البنوك التقليدية للتطبيق في البنوك الإسلامية
٦٤	المبحث الثالث : معايير الرقابة المصرفية في البنوك الإسلامية
٦٤	مقدمة
٦٥	١/٣/٢ معيار كفاية رأس المال للمؤسسات (عدا مؤسسات التأمين) التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية.
٦٩	٢/٣/٢ الإرشادات المتعلقة بالعناصر الرئيسية في إجراءات الرقابة الإشرافية للمؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية عدا مؤسسات التأمين الإسلامية / التكافل وصناديق الاستثمار الإسلامية
٧٢	٣/٣/٢ معيار الإفصاحات لتعزيز الشفافية وانضباط السوق للمؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية عدا مؤسسات التأمين الإسلامية / التكافل
٧٤	٤/٣/٢ واقع تطبيق البنوك الإسلامية لمقررات لجنة بازل I ، II

٧٧	ملخص الفصل الثاني
٧٨	الفصل الثالث : معايير الرقابة المصرفية الصادرة عن لجنة بازل
٧٩	المبحث الأول : إصدارات لجنة بازل للرقابة المصرفية(بازل I و III أو II)
٧٩	مقدمة
٨١	١/٣ لمحه تاريخية عن نشأة لجنة بازل للرقابة المصرفية
٨٦	٢/٣ صدور اتفاق بازل I
٨٨	٣/٣ صدور اتفاق بازل II
٩١	٤ /٣ صدور إطار بازل III
٩٤	المبحث الثاني : الإطار الجديد للجنة بازل " إطار بازل III "
٩٤	١/٢/٣ أسباب إصدار إطار بازل III
٩٩	٢/٢/٣ التعريف بإطار بازل III و أهدافه .
١٠٠	٣/٢/٣ مكونات إطار بازل III .
١٠١	١/٣/٢/٣ الإطار الدولى لتقوية رأس المال
١٠٩	٢/٣/٢/٣ الإطار العالمى لمعايير ومقاييس مخاطر السيولة
١١٧	المبحث الثالث : الآثار المتوقعة لتطبيق إطار " بازل III "
١١٧	١/٣/٣ أسباب التدرج فى تطبيق إطار " بازل III "
١١٨	٢/٣/٣ توقعات المراقبين والمحليين بالنسبة لآثار تطبيق إطار " بازل III " على البنوك
١٢١	٣/٣/٢ موقف البنوك العربية من تطبيق إطار " بازل III " .
١٢٣	٤/٣/٢ موقف البنوك الإسلامية من تطبيق إطار " بازل III " .
١٢٧	ملخص الفصل الثالث
١٢٨	الفصل الرابع : الدراسة التطبيقية
١٢٩	٤/١ المؤشرات المالية المطبقة

١٣٦	٤/ البنوك محل الدراسة
١٥١	الفصل الخامس : النتائج والتوصيات
١٥٢	١/٥ النتائج
١٥٦	٢/٥ التوصيات
١٥٧	المراجع
١٦٩	الملاحق
١٩٦	ملخص الرسالة باللغة العربية
١٩٧	ملخص الرسالة باللغة الانجليزية

قائمة الجداول

الصفحة	الموضوع
٤١	جدول رقم ١ : المخاطر العامة لصيغ التمويل الإسلامي
١٠٦	جدول رقم ٢ : علاقة الحد الأدنى لنسبة احتياطي رأس المال بالمستويات المختلفة لنسبة حقوق الملكية للشريحة الأولى
١٠٨	جدول رقم ٣ : متطلبات رأس المال والاحتياطيات وفق إطار رأس المال
١٣٧	جدول رقم ٤ : التحليل المالي لبنك دبي الإسلامي
١٣٩	جدول رقم ٥ : التحليل المالي لبنك فيصل الإسلامي المصري
١٤٢	جدول رقم ٦ : التحليل المالي للبنك الإسلامي الأردني
١٤٥	جدول رقم ٧: التحليل المالي لبنك البركة الإسلامي (البحرين)

قائمة الملاحق

الصفحة	الموضوع
١٧٠	القواعد المالية لبنك دبي الإسلامي ٢٠١٢
١٧٢	القواعد المالية لبنك دبي الإسلامي ٢٠١١
١٧٤	القواعد المالية لبنك دبي الإسلامي ٢٠٠٩
١٧٦	القواعد المالية لبنك فيصل الإسلامي ٢٠١٣
١٧٨	القواعد المالية لبنك فيصل الإسلامي المصري ٢٠١١
١٨٠	القواعد المالية لبنك فيصل الإسلامي المصري ٢٠٠٩
١٨٢	القواعد المالية للبنك الإسلامي الأردني ٢٠١٢
١٨٤	القواعد المالية للبنك الإسلامي الأردني ٢٠١٠
١٨٧	القواعد المالية للبنك الإسلامي الأردني ٢٠٠٨
١٩٠	القواعد المالية لبنك البركة الإسلامي ٢٠١٢
١٩٢	القواعد المالية لبنك البركة الإسلامي ٢٠١٠
١٩٤	القواعد المالية لبنك البركة الإسلامي ٢٠٠٨

الفصل الأول

١/١ مقدمة

إن وقوع الأزمات المالية دائمًا ما يتبعه العديد من المبادرات التي تهدف إلى وضع الضوابط والمعايير التي تهدف إلى تقليل وقوع مثل هذه الأزمات في المستقبل .

ومن المبادرات التي ارتبط نشأتها بوقوع الأزمات المالية ما قامت به السلطات الإشرافية في إطار مجموعة الدول الصناعية الكبرى من تشكيل لجنة من خبراء السلطات النقدية والبنوك المركزية في هذه الدول وذلك في نهاية عام ١٩٧٤م وهي تجتمع عادة في مقر بنك التسويات الدولية " Bank of International Settlements " بمدينه بازل السويسرية وبها تقع أمانتها العامة ، لذلك سميت هذه اللجنة باسم " لجنة بازل للإشراف المصرفي " Basel Committee On Banking Supervision بمقررات لجنة بازل . ومن أهم إصداراتها إتفاقية بازل I ، إتفاقية بازل II .

وأثبتت أحداث الأزمة المالية العالمية الأخيرة وجود نقص أو قصور في القواعد التنظيمية لمواجهة مخاطر العولمة المالية " وتعتبر الأزمة المالية العنيفة التي تعرض لها الاقتصاد العالمي منذ منتصف سبتمبر ٢٠٠٨ هي الأسوأ من نوعها منذ مرحلة الكساد الكبير الذي تعرض له الاقتصاد الأمريكي في القرن الماضي ، فقد عصفت بمؤسسات مالية عريقة لم تتل منها أزمة الكساد الكبير وفي مقدمتها بنك " Lehman Brother " الذي أعلن عن إفلاسه للنجاة من مصير أسوأ " (١) .

وعلى هذا قامت لجنة بازل للإشراف المصرفي باقتراح إطار تنظيمي مالي عالمي جديد وهو ما يسمى " Basel III Framework " والذي يعكس الدروس التنظيمية والتحوطية المستقادة طوال الأزمة المالية الأخيرة ، فالهدف الأساسي من اللوائح والقوانين بشكل عام هو تقليل احتمالات وقوع مثل هذه

١- البنك المركزي المصري ، " الأزمة المالية العالمية الراهنة (النشأة - الأسباب - التداعيات - المواجهة) " ، المجلة الاقتصادية ، المجلد ٤٩/٤ ، ٢٠٠٩/٢٠٠٨م ، ص ١ .

الأزمات في المستقبل ، كما إنها تعطى المنظمين والجهات الرقابية السلطة لمتابعة سلامة البنوك الخاصة وشبكة البنوك الدولية المتربطة ، والتصرف بحزم عند وقوع نقاط ضعف يكون من المحمّل أن تهدّد سلامة النظام المالي نظراً لأن وجود نظام مالي قوي يعتبر هو الأساس لضمان الإستقرار والنمو الاقتصادي .

كذلك ظهرت عقب الأزمة المالية العالمية الأخيرة مبادرات ترمي إلى الاعتماد على تجربة البنوك الإسلامية كبديل للبنوك التقليدية والنظر إليها كأحد الحلول المطروحة للأزمة المالية العالمية ، وشاهد سوق التمويل الإسلامي نمواً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة، ومتوقع أن يزداد في السنوات القادمة نتيجة الإقبال المتزايد على المؤسسات المالية الإسلامية كأداة تمويلية جديدة أثبتت حضورها في السوق العالمية وقدرتها على حماية المستثمرين من المخاطر المحتملة.^(١)

فعلى الرغم من صخامة هذه الأزمة إلا أن معظم المصارف الإسلامية لم تتأثر بشكل مباشر بهذه الأزمة ، وإن كان هناك تأثير بصورة غير مباشرة نتيجة لأثر الأزمة على جميع القطاعات الاقتصادية دون استثناء بدرجات متقاربة ، إلا أنه لم يؤدي إلى إفلاسها أو وقوعها في أزمات كما هو الحال في البنوك التقليدية .

نتيجة لذلك اتجهت الأنظار بقوة إلى البنوك الإسلامية كبديل للبنوك التقليدية ، ومن الجدير بالذكر أن البنوك الإسلامية لها طبيعة نشاط مختلفة ومتميزة عن البنوك التقليدية حيث تبين ما يلى :

^١ - د. خبابه عبد الله ، أ. براهيمي السعيد ، "آليات التمويل الإسلامي بدليل لطرق التمويل التقليدية" ، الملتقى الدولي حول : أزمة النظام المالي والمصرفى الدولى وبدائل البنوك الإسلامية ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإنسانية ، الجزائر ، مايو ٢٠٠٩ ، ص ١٦ .

١- تعتمد البنوك التقليدية في نشاطها بالدرجة الأولى على نشاط القروض والسلف ، حيث أشارت احدى الدراسات ^(١) التطبيقية للبنوك التجارية في مصر إلى أن نسبة الفوائد المحصلة من أنشطة التسليف ٩٥٪ من إجمالي عوائد التوظيف في الاستثمارات و أشارت إلى ارتفاع نسبة عائد الأقراض بشكل يكاد يمثل كل أو معظم عوائد التوظيف .

بينما يختلف نشاط البنوك الإسلامية عن التقليدية لأنها لا تتعامل بالفائدة أخذًا أو عطاءً باعتبارها محرمة شرعاً ، حيث يعتمد نشاط البنك الإسلامي بصورة أساسية على تطبيق مفهوم المضاربة الإسلامية ومفهوم المراقبة .

٢- حرمة المعاملات المستقبلية بأسعار الفائدة وأسعار الصرف والتى تمثل أحد أهم الوسائل الحديثة التي تستخدمها المصارف لمواجهة مخاطر الائتمان حيث لا تتعامل البنوك الإسلامية في البيوع المحرمة والتي تعتبر أحد أهم الأسباب التي أدت إلى تفاقم الأزمة المالية العالمية الراهنة، فالاقتصاد العالمي مبني على مستندات صورية لا مقابل لها من الأصول العينية وقيمتها مرتبطة بحجم الطلب في سيل من المضاربات من دون تسلم فعلى للأصول، وهو ما يدحضه النظام المالي الإسلامي حيث لا يسمح للناجر بالحصول على ربح من بيع بضائع لم يستلمها بعد حرصاً على ربط الأرباح التجارية بعمل و رأس مال ^(٢) وذلك وفق

^١- لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى :

- د/ كوثير عبد الفتاح الأنجي ، " الريا : دراسة في هيكل الإيرادات والمصروفات في البنوك التجارية " ، مجلة البنوك الإسلامية ، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ، العدد ٢٥ ، ١٩٨٢ م ، ص ٣٧ .

^٢- لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى :

- أ.د/ حسن ثابت فرحان ، "أثر الأزمة المالية العالمية الحالية على أداء المصارف الإسلامية والتنمية " ، مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية : الواقع - تحديات المستقبل ، صنعاء ، الجمهورية العربية اليمنية ، مارس ٢٠١٠، ص ١٩ Available at : www.almaktabah.net/vb/snowthread.php?t=47568 –at 27/9/2010- 8:20pm